**النسب إلى ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وابنة، وكلتا، وفم، وذو مال، وشَاء**

بحث فى علم الصرف

إعداد / عادل محمد فتحي

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

**adel.mater@mediu.edu.my**

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى النسب إلى: ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وابنة، وكلتا، وفم، وذو مال، وشَاء.**

**الكلمات المفتاحية – كلتا، ابن،است**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة النسب إلى: ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وابنة، وكلتا، وفم، وذو مال، وشَاء.**

* **.عنوان المقال**

**النسب إلى: "ابن"، و"اسم"، و"است"، و"اثنان"، و"اثنتان"، و"ابنة، و"كلتا":**

**يقول: " ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وابنة"، كلّ هذه بدأت بهمزة الوصل أو بالألف التي ليس عليها همزة قطع، فإذا تركته على حاله قلت: اسمي، واستي، وابني، واثني في "اثنان واثنتان"، وابنة أيضًا نقول: ابني.**

**يقول سيبويه: وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول: يونس بن حبيب شيخ سيبويه وما نقل عنه، نقل أن أبا عمرو كان يقول ذلك. ثم يأتي سيبويه ويقول: "وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم، ورددته إلى أصله فقلت..." إذًا: هنا "اسم" فيه همزة وصل، وفي الأصل أصله "سَمَوٌ"؛ لأنه من السموّ، و"بَنَوٌ"؛ لأنه من البنوة. أما "اثنين واثنتين" فهما على ما هما عليه، فتقول في النسب إلى أصله بعد ردّه إلى "سَمَوٌ": سَمَوِيّ، وبَنَوٌ تقول: بَنَوِيّ، وسَتَهٌ تقول: سَتَهِيّ، وإنما جئتُ بالهاء؛ لأن لامها هاء؛ ألا ترى أنك تقول: الأستاه، وفي التصغير تقول: سُتَيْهَة، وتصديق ذلك أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بَنَوِيّ, وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون: ابني، فيتركه على حاله كما ترك "دَمٌ".**

**فسيبويه يقول: لدينا ألفاظ حُذِفَت منها اللام, وعُوِّض عنها بهمزة الوصل للنطق بها، فإذا أردنا أن ننسب إليها كنا مخيّرين: إما أن نبقي الاسم بالزوائد التي فيه من البداية دون أن نردّ المحذوف، وإما أن نردّ المحذوف ونحذف الزوائد؛ لأن الزوائد عوض عن المحذوف، ولا يُجمع بين العوض والمعوض.**

**ويستدل سيبويه دائمًا على كلامه بالنّقل، فهو ينقل عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء -كان أحد القرّاء السبعة المشهورين، وهو قارئ أهل البصرة، وكان شاعرًا ونسابة، وكان راويًا، وكان كثيرَ العلم- وتصديق ذلك حينما نسبنا إلى "است" قلنا: "استي"، وحذفنا منه الزيادة فقلنا: "ستهي"، برد الهاء التي حذفناها.**

**وتصديق ذلك: أن أبا الخطاب كان يقول: إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بنوي. وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون: ابني، إذًا: قد نسب إلى "ابن" دون حذف الزائد ودون ردّ المحذوف، فيتركه على حاله كما ترك "دم"، قلنا في دم: دَمِيّ ولم نرد المحذوف، وأمّا الذين حذفوا الزوائد وردّوا؛ فإنهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوتها على الرد، كما أن النسب يقوى على رد المحذوف فيقوى أيضًا على حذف الزائد، إذًا: جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوّتها على الردّ، كما قويت على الرد في "دم" فقلنا: دَمَوِيّ، وإنما قويت على حذف الزوائد لقوّتها على الردّ، فصار ما رد عوضًا؛ لأننا قلنا: إن همزة الوصل في أول هذه الأسماء عوضٌ عن اللام المحذوفة في آخر الأسماء، ولم يكونوا ليحذفوا ولا ليردوا؛ لأنهم لو ردوا ما ذهب من الحرف للإخلال به، فإذا حذفوا شيئًا ألزموا الردّ. ففي اسم وابن، الأصل في اسم: سَمو، وفي ابن: بَنو؛ لأن "اسم" من السموّ و"ابن" من البنوة، فاللام فيهما واو، فحذفت هذه الواو فصارا "بن" و"سم"، فجئنا بهمزة الوصل في أولهما للنطق؛ لأنه لا بد من تعويض؛ لكي تكون الكلمة على أكثر من حرفين، فقلنا: اسم وابن.**

**فإذا أردنا النسب؛ إن أبقينا همزة الوصل لم نردّ الواو التي حذفت، وإن رددنا الواو التي حذفت نحذف همزة الوصل التي عوّضنا بها؛ لأن القاعدة في العربية: أنه لا يُجمع بين العوض والمعوض، فإذا حَذفوا شيئًا ألزموا الردّ، ولم يكونوا ليردّوا والزائد فيه، فلا يُجمع بين الزائد والمحذوف؛ لأنه إذا قَوِيَ على ردّ الأصل قَوِيَ على حذف ما ليس من الأصل؛ لأنهما متعاقبان، إذا جاء هذا ذهب هذا، وإذا ذهب هذا جاء هذا.**

**وسألت الخليل عن: الإضافة إلى "ابنم" -أصلها "بنو"، حذفت الواو وزدنا في أول الكلمة همزة الوصل, وفي آخر الكلمة الميم- فقال: إن شئت حذفت الزوائد -الزائد في أولها همزة الوصل والزائد في آخرها الميم- فقلت: بنوي؛ لأنك أضفت إلى ابنم، وإن شئت تركته على حاله فقلت: ابنمي، كما قلت: ابني واستي، فهنا أبقيت على الزوائد ونسبت إليه بزوائده دون حذف من الأول أو من الآخر، فابنم فيه زيادتان: الزيادة الأولى همزة الوصل في البداية، والزيادة الثانية الميم، فأبقيت عليهما معًا ونسبت إليهما فقلت: ابْنَمِيّ، كما قلت: ابني واستي دون حذف الزوائد، ودون إعادة أو ورد المحذوف.**

**واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن تردّ؛ لأنه عوض، وإنما هي معاقبة، وقد كنتَ تردّ ما عدّة حروفه حرفان، وإن لم يُحذف منه شيء كما قلنا في "لو" و"كي"، فنضعِّف العين؛ حتى نستطيع أن ننسب إليه، وهذه ليس فيها حذف، فما كان فيها حذف فهو أولى بالرد, فإذا حذفت منه شيئًا ونقصته منه كان العوض لازمًا. وأما بنت فإنك تقول: بنوي، كما تقول في ابن إذا حذفت همزة الوصل من أوله: بنويّ.**

**إذًا: يتّفق "ابن" و"بنت" في النسب فنقول فيهما: بنوي؛ من قِبَلِ أنّك ستحذف التاء أولًا فيبقى على "بن", فإذا حذفت منه شيئًا ونقصته منه كان العوض لازمًا، فتقول في بنت: بنوي، من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، قلنا: إننا فيما كان فيه تاء تأنيث وجب علينا حذف التاء، فلا تثبت في الإضافة إن لم تثبت في النسب، كما لا تثبت في الجمع بالتاء حينما نقول: بنت ونجمعها فنقول: بنات، إذًا: حذفنا التاء من بنت حينما أردنا جمعها بالألف والتاء فقلنا: بنات، ولو كان جائزًا إبقاؤها لقلنا: بناتات، وذلك لا يصح ولم تنطق به العرب.**

**لماذا حذفنا التاء مع أننا قلنا: إن التاء ليست للتأنيث، وإنما كأنها تشبه تاء التأنيث؟**

**وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث كما في: فاطمة ومسلمة وغيرهما، نقول: فاطمي ومسلمي، فنحذف التاء، فهذه التاء في بنت كأنها أشبهت تاء التأنيث في فاطمة ومسلمة، فلما حذفوا وكانت الزيادة في الاسم كتاء سنبة وتاء عفريت، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، أي: لا نقول في الوقف عليها: بنه، ولكن نقول: فاطمة بالهاء ومسلمة بالهاء، أما في بنت فلا نستطيع أن نقف عليها بالهاء؛ يدلك على ذلك سكون ما قبلها فجعلناها بمنزلة بنت، ونحن نقول: إن تاء التأنيث يجب فتح ما قبلها، فلما سكن ما قبلها بعدت عن تاء التأنيث، وإنما كان فيها شَبَهٌ من تاء التأنيث فقط.**

**إذًا: بنت وابن في النسب سواء -يقول: ابن وبنت- فنقول: النسب إليهما بنوي، لأن "ابن" زيدت في أولها همزة الوصل, و"بنت" زيدت في آخرها التاء؛ فحذفنا من أول هذا ومن آخر هذا, وجئنا بالمحذوف فصارا "بنو" فنسبنا إليه.**

**وكذلك في "كلتا، وكلا، وثنتان"، تقول: كلوي، وثنوي، وفي بنتان: بنوي، فالمثنى لا ننسب إليه كمثنى, وإنما نعيده إلى مفرده ثم ننسب إليه؛ فالنسب إلى "بنت" و"بنات" و"بنتان" أو "بنتين": بنوي.**

**وأما يونس فقال في "ثنتان": ثنتي -وتمسك بالتاء- وينبغي له أن يقول: هنتي في هنت، ونحن قلنا في هنت: النسب إليه هنوي، وينبغي له أن يقول: هنتي في هَنٍ؛ لأنه إذا وصل فهي تاء التأنيث.**

**قال سيبويه: وزعم الخليل أن من قال "بنتي" قال: "هَنْتِي" و"منتي" في النسب إلى هنت وغيره, وهذا لا يقوله أحد. إذًا: مذهب يونس مرفوضٌ تمامًا عند سيبويه والخليل.**

**واعلم أن "ذيت" بمنزلة بنت، وإنما أصلها ذيّة، عُمِلَ بها ما عمل ببنت، يدلك عليه اللفظ والمعنى، فالقول في هنت وذيت مثله في بنت؛ لأن ذيت يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء. فعندنا تاء بنت وتاء ذيت، يقولون: قال: ذية وذيت في قولهم، إذًا: ذيت مثل بنت، فإذا حذفنا التاء من ذيت وجب علينا تثقيل الياء بعدها، أي: تضعيفها، فنقول: ذيّ, ثم لما تحركت الواو في آخرها وقلبت ألفًا ثم واوًا فقلنا: ذيوي، فالقول في هنت وذيت مثله في بنت؛ لأن "ذيت" يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء، ثم تبدل واوًا مكان التاء كما كنت تفعل لو حذفت من أخت وبنت، وإنما ثقّلت كتثقيلك "كي" اسمًا، حينما نسبنا إلى كي قلنا: كيوي، فهنا نقول أيضًا؛ لأن عندنا "كي" الياء مفردة فثقّلناها فقلنا: كيّ، ثم تحرّكت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم قلبت واوًا، ثم قلنا: كيوي، كما أن "ذيت" نحذف منها التاء ونثقّل الياء فنقول: ذي، ثم تتحرّك الياء الثانية فتنقلب ألفًا، ثمّ تنقلب واوًا فنقول: ذيوي، ثم تبدل مكان التاء واو كما كنت تفعل لو حذفت من أخت وبنت، لو حذفنا التاء من أخت نقول: أخوي، ومن بنت نقول: بنوي. وإنما ثقّلت كتثقيلك "كي" اسمًا. وزعم أن أصل بنت وابنة "فَعَل" ليس "فَعْل" كما أن أخت "فَعْل", يدلّك على ذلك "أخوك وأخاك وأخيك"، وقول بعض العرب فيما زعم يونس: أخا، فهذا جمع "فَعْل". ويونس يعلل لهذا القول بما قاله سيبويه هنا: إن أصل بنت وابنة "فَعَل"، وفَعَل -محرّك العين- لا ينسب إليه كما ينسب إلى "فَعْل" ساكن العين.**

**وتقول في الإضافة إلى ذيّة وذيت: ذَيَوِيّ، فنحن عندنا ذية مختومة بتاء التأنيث، تحذف التاء، والياء مشددة ليست في حاجة إلى تشديد آخر، لكن "ذيت" حينما حذفنا التاء اضطررنا إلى تضعيف الياء، فاتفقت ذيت مع ذيّة، فنسبنا إليهما على ذيوي، وإنما منعك من ترك التاء في الإضافة -أي: الإبقاء عليها- أنه كان يصير مثل أختيّ، لا تستطيع أن تقول: ذَيْتي، ولا ذَيّتي، ولا ذَيْتَوِيّ، كما أن هنت أصلها "فَعَل" يدلّك على ذلك قول بعض العرب: هنوك، وكما أن است فعل يدل على ذلك: أستاه.**

**وعلق السيرافي على ذلك بقوله: إنما قالوا في النسب إلى الاثنين: ثنوي؛ لأن أصله "فَعَل" وقول العرب: "ثنتان" لا يبطل ذلك، كما أن كسر الياء في "بنت" لا يبطل أن يكون أصلها فَعَلًا؛ فلذلك نسب إليه "بنوي".**

**يقول سيبويه: فإن قيل: لعله "فعل", فإنه يدلك على ذلك قول بعض العرب: "سَهُل"، لم يقولوا: "سُهْل" ولا "سِهْل"، وقولهم: ابنٌ، ثم قالوا: بنون، ففتحوا؛ يدلك أيضًا على أنه "فعل", ومع ذلك حينما نسبوا إلى "بنون" قالوا: بَنَوي ولم يقولوا: بني، وحينما نسبوا إلى است قالوا: سَتَهي أو استي ولم يقولوا: سُهٌ ولا سهٍ؛ فإنه "فَعَل"، واثنتان بمنزلة ابنة -وابنة أصلها فعل- لأنه عُمل بها ما عُمل بابنة، فابنة هي ابن ألحقنا بها تاء التأنيث، وقالوا في الاثنين: اثنان، فهذا يقوّي "فَعْل"؛ لأنه عُمل بها ما عُمل بابنة، أي: حينما أُلْحِقَتْ بها التاء وفُتحت صارت "اثنان" مثلها، وقالوا في الاثنين: اثنان، فهذا يقوّي "فعْل"، وأما نظائرها من الأسماء أصلها التحرّك العيني، وهنت عندنا متحرّكة العين، فتجعلها بمنزلة نظائرها من الأسماء وتلحقها بالأكثر، فتقول: هنوات، ولا تقول: هنْوات, ولم يجئ شيء هكذا ليست عينه في الأصل متحركة إلا "ذيت", وليس باسم متمكن وإنما هو اسم لحقت به التاء؛ لتكمل اسميّته.**

**وأما "كلتا" فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كِلَا أخويك، ففي "كلتا" اللام ساكنة، لكننا حينما نجيء بمذكّرها نجد العين متحرّكة، فَكِلا كمعًى واحد الأمعاء, إذًا: كِلَا ومعًى بلفظ واحد. ومن قال: رأيت كلتا أختيك؛ يجعل الألف ألف التأنيث "كلتا أختيك"، فإن سمّى بها شيئًا لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى.**

**هنا يدور الكلام حول الشيء ونظيره، ويحمل اللفظ على اللفظ، فكلتا محمولة على ابنة فيما عمل فيها وما حسن له، وكلتا محمولة على كلا في التدليل على تحرّك عينها، فكما قلت: كلا أخويك فحركت اللام, ونحن نتخلّص من التاء؛ لأنها تدل على التأنيث، فتصبح "كلتا" الألف فيها للتأنيث، ولو جاء شيء مثل "بنت" وكان أصله "فِعْل" أو "فُعْل"، واستبان لك أن أصله "فِعْل" أو "فُعْل"؛ لكان في الإضافة متحرّك العين، كأنك تضيف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنما تردّ والحلقة قد ثبتت في الاسم، فـ"بنت": بنوي؛ كأنك تضيف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنّما تردّ والحركة قد ثبتت في الاسم، وكل اسم تحذف منه في الإضافة شيئًا, فكأنك ألحقت ياءي الإضافة اسمًا لم يكن فيه شيء مما حذف. وفي "كلتا" و"كلا" حذفنا التاء، فننسب إليهما فنقول: كِلَوِيّ، فكأننا وجدنا اللفظ على هذا، فلم نحذف منه شيئًا، فكل اسم تحذف منه في الإضافة شيئًا, فكأنك ألحقت ياءي النسب اسمًا لم يكن فيه شيء مما حذف، ودلّلنا على ذلك بكلا وكلتا، وندلّل على ذلك بابن وبنت، فـ"بنت" حينما حذفنا التاء نسبنا إليها: بنوي، كأننا لم نحذف منها شيئًا، هذه التاء لم توجد في بنت قبل ذلك؛ لأنّك إنّما تلحق ياءي الإضافة بعد بناء الاسم؛ لأننا حينما قلنا: بنت وحذفنا التاء قلنا: بنو، فنحن ننسب إلى بنو ولا ننسب إلى بنت، فكأن "بنو" لم تكن فيه التاء حقيقةً عند النسب.**

**ومن ثَمّ جعل "ذيت" في الإضافة كأنها اسم لم يكن فيه قبل الإضافة تاء، ورفعنا منها التاء، وما نفعل فيها هو أن نكرّر الياء أو نضعِّفها أو نثقِّلها، فإن جعلتها كذلك ثقّلتها كتثقيلك "كي"، نحن هناك حينما نسبنا إلى كي ولو وأو أسماءً قلنا: كيويّ؛ ثقلنا ياء "كي" وواو "لو" فقلنا: كيّ ولوّ، كرّرنا ثم نسبنا إليهما، فنحن لم ننسب إلى لو وإنما نسبنا إلى لوّ، ولم ننسب إلى كي وإنما نسبنا إلى كيّ.**

**النسب إلى "فم":**

**وأما "فم" فقد ذهب مِن أصله حرفان؛ لأنه كان أصله فوه، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين مثل: ميم "دم"، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب، تقول: هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ومررت بفمٍ، أو نظرت إلى فمٍ، وهذا دمٌ، ورأيت دمًا، ونظرت إلى دمٍ، ثبتت هذه الميم في "فم" كما ثبتت في "دم" في تصرفه في الجرّ والنصب والإضافة والتثنية، فمن ترك "دم" على حاله إذا أضاف ترك "فم" على حاله؛ لأنه حمل "فم" على "دم"، ومن ردّ إلى "دم" اللام رد إلى "فم" العين، كما جعلوا الميم مكان العين في "فم"، قال الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **هُمَا نَفَثَا فِي فِيّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا** | **\*** | **عَلَى النّابِحِ الْعَاوِي أَشَدّ رِجَام** |

**"فِيّ" أضاف فم -بدون الميم- إلى ياء المتكلم، ثم ثنى فم على فموين. وصف شاعرين من قومه نَزَعَ في الشعر إليهما، يقول: إن هذين الشاعرين الكبيرين اللّذين كَثُر شعرهما, وارتفع كأنهما أرضعاني الشعر، أو وضعا الشعر في فمي، أو أنه يذكر إبليس وابنه على عادة الشعراء فيقول: شيطان الشعر أعانه على شعره، وحينما يتحدّثون عن ذلك فإنّما يتحدّثون عن شاعر قويٍّ في شعره، يقول: إنهما سقيا كلّ غلام من الشعراء هجاه كلامًا خبيثًا؛ بدليل قوله في البيت قبله:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وَإِنّ ابْنَ إِبْلِيسٍ وَإِبْلِيسَ أَلْبَنَا** | **\*** | **لَهُمْ بِعَذَابِ النّاسِ كُلّ غُلَامِ** |

**"ألبنا" أي: سقياهم اللبن أو أرضعاهم، وقد تنبّه لهذا صاحب الخزانة من قبل، ونفثا أي: ألقيا على لسانه، وأصل النفث بصق لا ريق معه، ويروى "تفل" أي: بَصَقَ، والنابح عنى به مَن يتعرض للسب والهجو من الشعراء، والرجام: المدافعة، وأصله من المراجمة، بمعنى: المراماة بالحجارة، والشاهد فِي "فَمَوَيْهِمَا" وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في فم، وقد غلط الفرزدق في هذا، وجُعل من قوله: "إذا ثنّى واختلط".**

**قال الشنتمري: يحتمل أن يكون لما رأى فمًا على حرفين, توهّمه ممّن حذفت لامه من ذوات الإعلال, كـ"يدو" فردّ ما توهمه محذوفًا. يعيبون على الفرزدق في هذا البيت أنه جمع بين الواو والميم، والميم إنّما جُعلت عوضًا عن الواو والهاء اللّتين حذفتا، وقد عاب عليه الناس ذلك، وأرجعوا هذا العيب على أنّه أسنّ في حياته وصار خَرِفًا فيما يقول؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض، وقالوا: "فموان"؛ وعلى ذلك فلا عيب على الفرزدق، فإنما تردّ في الإضافة كما تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنِّي به، إلا أن النسب أقوى على الرد، فإن قال: "فماني" فهو بالخيار، إن شاء قال: فموي، وإن شاء قال: فمي، ومن قال: فموان قال: فمي، وهنا النسب إلى فم، وفيه الميم عوض عن الواو والهاء؛ فإنّ ذلك عدّه بعض الناس خطأً، لكن روى بعض الناس قول بعض العرب: فَمَوَان بالجمع بين الواو والميم، فكأنه أكّد صحّة ما ذهب إليه الفرزدق من قوله: "فَمَوَيْهِمَا" هذا في النسب إلى "فم".**

**ففي النسب إلى "فم" نستطيع أن نبقي على الميم فنقول: فمي, وأن نحذف الميم فنقول: فوهي, وأن نبقي الميم ونزيد الواو فنقول: فموي, وهذا قد ورد عن العرب في قولهم، فهذا عربي جيد؛ ولذلك أورده لنا سيبويه.**

**النسب إلى "ذو مال":**

**يقول سيبويه: فأما الإضافة إلى رجل اسمه "ذو مال", وهذا سادس الأسماء الستة، ذو مال أي: صاحب مال فـ"ذو" هنا بمعنى صاحب، فإنك تقول في النسب: ذَوَوِيّ، كأنك أضفت إلى ذوّ، ذَوَى -ذال واو ألف- فأبقيت الواو الأولى كما هي، وقلبت الألف الأخيرة واوًا ونسبت إليه فقلت: ذَوَوِيّ، كأنك أضفت، وكذلك فُعِلَ به حين أفرد وجعل اسمًا ردّ إلى أصله؛ لأن أصله "فَعَل", يدلك على ذلك قولهم: "ذواتا"، فإن أردتَ أن تضيف -أي: أن تنسب- فكأنّك نسبتَ إلى مفرد لم يكن مضافًا قط؛ ولذلك عجيبٌ أمر سيبويه! إذا حذفنا شيئًا من الزوائد -كتاء التأنيث وغيرها- ثم نبني الصيغة ونهيئها للنسب، بأن نأتي بالمحذوف فنلحقه، أو نكرّر أو نضعّف أو نثقّل الثاني؛ حتى يصبح لدينا حرفان مضاعفان بعد الحرف الأول، فنقلب الأخير منهما ألفًا ثم واوًا -إذا كان ياءً- وننسب على ذلك، فهو يقول: ذوّ، كأنك أضفت إلى ذوّ، وكأنه لم يكن مضافًا إليه "مال" قبل ذلك، فإن "ذوّ" مفرد مكوّن من ثلاثة أحرف؛ الذال والواو والألف، فتقلب الألف الأخيرة واوًا، ثم تنسب إليه فتقول: ذَوَوِيّ.**

**الفرق في قوله: "أضفت" هنا وهناك واضحٌ وجليٌّ؛ لأنه يريد بهذا معنًى ويريد بهذا معنًى، فاللفظان الأولان أردت أن تضيف أضفتَ، أردت أن تنسب نسبت، كأنه لم يكن مضافًا قطّ, أي: كأنه لم يكن مضافًا ومضافًا إليه، فافعل به فعلك به إذا كان اسمًا غير مضاف، أي: كأن "ذو" غير مضاف إلى "مال"، فكأنك نسبت إلى "ذوى"، فـ"ذوي" اسم مكوّن من ثلاثة أحرف, لا دخل لنا بما كان مضافًا إليه قبل ذلك.**

**وكذلك الإضافة إلى "ذا" و"ذات" و"ذو مال" و"ذو" و"ذيت" و"ذاه -بالهاء-" فالنسب إليها واحد، تقول: ذووي؛ لأنّك إذا أضفتَ حذفتَ الهاء، فكأنك تضيف إلى "ذيّ"؛ إلّا أن الهاء جاءت بالألف والفتح كما جاءت بالفتحتين في "امرأة"، فالأصل أولى به، إلّا أنْ تغيّر العرب منه شيئًا فتدعه عى حاله نحو: "فم" فالعرب غيّرت في "فم"، كان أصله "فوه" فقالت: فم، ووضعت الميم بدلًا من الواو والهاء -أي: بدلًا من حرفين- ثم جاءوا في التثنية, فأضافوا إلى الميم واوًا فقالوا: فموان، فغيّروا.**

**قال سيبويه: إذا غيّرت العرب شيئًا من ذلك؛ فيجب أن تدعه كما غيّرته العرب، وتقول: فموي، وإذا أضفت إلى رجلٍ اسمه "فو زيد" وهذا من الأسماء الستة، فكأنك تضيف إلى "فم"، "فو" الميم ليست موجودة، وإنما "فو" معرب بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، إنما تريد أن تُفرد الاسم ثم تضيف إليه، فافعل به فعلك إذا أفردته اسمًا، فإنك تقول في النسب إلى "فو زيد": فوهي, أو فمي -كأنك تعيد الميم- أو فمومي -كأنك تعيد الميم والواو- فكأنك تضيف إلى "فم", إنما تريد أن تفرد الاسم ثم تضيف إليه.**

**النسب إلى "شَاء":**

**أما الإضافة إلى شَاء أو شاهٌ، قال الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فَلَسْتُ بِشَاوِيّ عَلَيْهِ دمَامَةٌ** | **\*** | **إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُم** |

**يقول: لست بشاهي، كما يقال: كسائي وعطائي، فالهمزة هنا منقلبة عن الأصل -كما في كساء ورداء وعطاء- إلا أنه ردّ الهمزة إلى أصلها -وهو الواو- شوي؛ لأنهم يقولون: الشوي في الشاه، فجرى على مذهب من يُبدل الهمزةَ في كساء فيقول: كساوي.**

**فالشاهد عندنا "شاوي", والأصل أن يقول: شائي، وإن سمّيت به رجلًا أجريته على القياس، فلو جئنا وسمّينا رجلًا بـ"شاء"؛ نجريه على القياس ونقول: شائي، جاء شائي، ورأيت شائيًّا، ومررت بشائيّ، وإن شئت قلت: شاوي، كما تقلب الهمزة في كساء، وكما قلت في عطاء: عطاوي -عطاء من العطية- قلبت الياء همزة في عطاء، فلما أردنا النسب قلنا: عطاوي وعطائي، كما تقول في زبينة وثقيف بالقياس إذا سمّيت بهما رجلًا -زبينة وثقيف-: زباني، وزبني، وثقيفي، فتبقي ذلك كما تُبقي.**

**وإن أضفت إلى شاة قلت: شاهي، تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء, ألا ترى أنك تقول في التصغير: شويهة، فتَحذف التاء وتردّ التاء إلى الهاء؟ وإنما أردت أن تجعل شاةً بمنزلة الأسماء، فلم يوجد شيءٌ هو أولى به ممّا هو من نفسه، فنردّ الشيء إلى أصله أولى من أن نُبقيه على إبداله، أو نأتي بما ليس من أصله؛ لأن إرجاع الأصل أولى من استجلاب غير الأصل، فلم يوجد شيء هو أولى به مما هو من نفسه، كما هو في التحقير -أي: في التصغير- فتقول: شويهة.**

**المراجع والمصادر**

1. **أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**